



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/١٠/٩

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ لجنة تعديل الدستور تطلب :

عرض مشروع السلطة الرابعة للمناقشة توفير الضمانات لتؤدي الصحافة دورها

واصلت لجنة الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي اجتماعاتها أمس برئاسة السيد منصور حسن عضو الإمانة العامة وحضرها الدكتور محمد كامل ليلتعضو لجنة الدستور بالحزب لمناقشة مهام الصحافة كسلطة رابعة وعلاقتها بالسلطات الأخرى وأسلوب تمويلها وشكل ملكيتها .

واقترحت اللجنة الإخذ بأسلوب تخصيص ٥١ ٪ من ملكية الصحف للمواطنين فيها في شكل أسهم و ٤٩ ٪ للشعب المتبادل في مجلس الشورى وتحديد الجهة التي تصاحب الصحف إذا أخل بواجباته نحو المجتمع ويكون الأساس حق التناوب في الولاية على أعضائها وأن يكون مفهوم السلطة هو سلطة رقابة تكفل لها كافة المعلومات .

وطالبت اللجنة أن يكون النص الدستوري حول هذه النقاط ناعا عاما ودقيقا وأن تكون الصحافة سلطة لها كيان مستقل وذات ملكية مقننة تحتها المجلس الأعلى للصحافة الذي يتم اختياره بالانتخاب ، والنس على عدم عزل الصحف أو إخضاع الصحف لأي نوع من الرقابة وتوفير كل الضمانات لها حتى تتمكن من أداء دورها .

وقال الدكتور كامل ليله أن الصياغة النهائية التي ستقدمها لجنة تعديل الدستور ستعرض على الصحفيين قبل إقرارها .

كما طالب أعضاء اللجنة بإجراء انتخابات لمجلس الإدارة في الصحف وأن تعتمد الصحافة على التمويل الذاتي كما طالبت اللجنة بتصديق القوانين الحالية بما يكفل تنفيذ كل التعديلات الجديدة في الدستور وأن ينس على عدم حق الأجنبي في إصدار صحيفة أو أي من وسائل الإعلام .